



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir



القواعد الستة عشر

عن أحكام الشريعة الفراه

المصنوعة الشيخ محمد كاظم آشتياني

مقدم

مكتبة الإمام الخميني - قم - إيران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القواعد الستة عشر

كاتب:

حسن بن جعفر بن خضر نجفى كاشف الغطاء

نشرت فى الطباعة:

موسسه كاشف الغطاء

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

٥	الفهرس
٧	القواعد الستة عشر
٧	اشاره
٧	[المقدمه]
٧	اشاره
٧	الشيخ جعفر الكبير
٧	اسمه و نسبه:
٧	أساتذته:
٧	تلامذته:
٨	نبذه من سيرته و أحواله:
١٠	أثاره العلميه:
١١	وفاته و عقبه:
١٤	خاتمه في بيان قواعد كثيره الاحتياج إليها في الاستدلال
١٤	اشاره
١٤	قاعده ١ في أنه لا سبيل على المحسن في تضمين ما يترتب عليه من الضمان مع عدم الإحسان
١٧	قاعده ٢ كل مأخوذ من مال محترم مضمون
٢٠	قاعده ٣ مستفاده من بعض الأخبار و من بعض كلمات العلماء الأبرار من أن المغرور يرجع على من غره
٢٣	قاعده ٤ مستفاده من قولهم عليهم السلام (إنما يحلل الكلام و يحرم الكلام)
٢٥	قاعده ٥ مستفاده من قوله تعالى [من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم]
٢٧	قاعده ٦ مستفاده مما اشتهر و شاع بين العلماء من أن ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده
٢٩	قاعده ٧ مستفاده من قوله (ع) [المسلمون عند شروطهم إنا كل شرط خالف كتاب]
٣٣	قاعده ٨ يخص الحكام من الأحكام أمور كثيره تجمعها الدخول تحت ولايه الإمام (ع)
٣٤	قاعده ٩ يعطى فعل النائب فعل المنوب عنه
٣٥	قاعده ١٠ يغتفر في الثواني و التوابع ما لا يغتفر في الأوائل و المتبوعات

- قاعده ١١ فى بيان ما يقبل النقل أو الصلح من الحقوق و الأعيان و المنافع الموافقه للشريعه ٣٧
- قاعده ١٢ مستفاده من مضامين الأخبار كقولهم لا ضرر و لا ضرار ٣٨
- قاعده ١٣ مستفاده من قوله تعالى [ما جعل عليكم فى الدين من حرج] ٤٠
- قاعده ١٤ فى أن الإذن فى ترك الواجب أو الندب فى بعض الأحوال أو لأجل بعض العوارض لا يفيد سوى رفع الوجوب ٤٢
- قاعده ١٥ فى أن الحكم الحرام فى الابتدائى ينجز الى اثره فى البقاء فى المحال و فى الإخراج ٤٣
- قاعده ١٦ فى أن مقدماته اختباريه ٤٤
- تعريف مركز ٤٥

نام كتاب: القواعد الستة عشر موضوع: قواعد فقهي نويسنده: نجفي، كاشف الغطاء، جعفر بن خضر مالكي تاريخ وفات مؤلف: ١٢٢٨ هـ ق زبان: عربي قطع: وزيرى تعداد جلد: ١ ناشر: مؤسسه كاشف الغطاء تاريخ نشر: هـ ق

ص: ١

[المقدمه]

إشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

الشيخ جعفر الكبير

اسمه و نسبه:

هو الشيخ جعفر بن الشيخ خضر بن يحيى بن مطر بن سيد الدين من القبيله المعروفه بآل على من سلاله مالك الأشر رضوان الله عليه، ولد سنه (١١٥٦ هـ) فى النجف الأشرف، كما صرح به حفيده الشيخ على فى كتابه الموسوم ب (الحصون المنيعة) و نشأ فى جو عابق بالأيمان مما هياه أن تنتزع نفسه إلى طلب الفضائل و التحلى بمحاسن الخصال و الاستزاده من طلب العلم و الارتضاع من مناهل المعرفه.

أساتذته:

كان أول أساتذته هو والده المقدس الورع الشيخ خضر فقد حضر برهه من الزمن، ثم على الشيخ محمد تقى الدروقى، و الشيخ محمد مهدي العاملى الفتونى و كان غالب تلمذته عليه، و السيد صادق الأعرجى الشهير بالفحام، و الفقيه المجدد الآقا محمد باقر الشهير بالوحيد البهبهانى، كما حضر على السيد مهدي الطباطبائى الشهير ببحر العلوم سته أشهر تقريباً لليمن و البركه، لأن الشيخ كان من أقرانه فى العلم و الفضل، ثم ترقى فى مدارج العلوم حتى أصبح يشار إليه بالبنان بين علماء عصره الأعلام بل أصبح المرجع الأعلى للعام و الخاص، و قد أطراه و أشاد بذكره كل من تعرض إلى ترجمته من أعلام المؤلفين فى قديم الدهر و حديثه، و مظان ترجمته أكثر من أن يأتى عليها الحصر، و قد تركناها روماً للاختصار و مراعاة للمقام.

تلامذته:

تخرج من مدرسته جمهوره كبيره من أعلام الفضل و فطاحل العلم و العلماء الأجلاء و من أبرزهم أولاده الأعلام الثلاثة الشيخ

موسى مصلح الدولتين و الشيخ على صاحب (الخيارات) و الشيخ حسن صاحب (أنوار الفقاهه) قدس أسرارهم. و صهره الشيخ أسد الله التستري صاحب (مقاس الأنوار) (ت: ١٣٤ هـ)، و صهره الثانى محمد على الضرار جريبي (ت: ١٢٤٥ هـ)، و صهره الثالث الشيخ محمد تقى الأصفهاني صاحب (الحاشيه) (ت: ١٢٤٨ هـ)، و صهره الرابع السيد صدر الدين العاملى (ت: ١٢٦٣ هـ)، و الشيخ محمد والد الشيخ راضى من بنى عمه، و الشيخ محمد إبراهيم الكرباسى صاحب (الإشارات) (ت: ١٢٦١ هـ)، و السيد محمد باقر الأصفهاني صاحب (مطالع الأنوار) (ت: ١٢٦٠ هـ)، و الشيخ خضر بن شلال (ت: ١٢٥ هـ)، و الشيخ محسن الأعمس صاحب (كشف الظلام) (ت: ١٢٣٨ هـ)، و السيد محسن الأعرجى الكاظمى صاحب (المحصول) (ت: ١٢٢٧ هـ)، و السيد محمد بن الأمير معصوم الرضوى صاحب (أعلام الورى) (ت: ١٢٥٥ هـ)، و السيد جواد العاملى صاحب (مفتاح الكرامه) (ت: ١٢٢٦ هـ)، و الشيخ محمد حسن النجفى صاحب (جواهر الكلام)، و الشيخ أحمد الأحسائى (ت: ١٢٤١ هـ)، و السيد عبد الله شبر الكاظمى (ت: ١٢٤٢ هـ)، و الشيخ قاسم محى الدين العاملى النجفى، و الشيخ إبراهيم البلاغى العاملى، و الأغا جمال، و السيد باقر القزوينى و السيد حسن القزوينى و غيرهم.

نبذه من سيرته و أحواله:

يمكننا معرفه سلوك الشيخ مما وصفه الواصفون و ألفه المترجمون من بعض الحوادث و الذى يتلخص منها:-

بأن الشيخ كان مواظباً على السنن و الآداب، و مناجاته فى الاسحار، و مخاطبه نفسه بقوله: كنت جعيفراً، ثم صرت جعفرأ، ثم الشيخ جعفر، ثم شيخ العراق، ثم رئيس الإسلام، و بكائه و تذلل له لرأيته من الذين وصفهم أمير المؤمنين (ع)، من أصحابه الاحنف بن قيس، كما ذكر ذلك المحدث النورى فى المستدرک / ٣ / ٩٧ و أنه كان فى عصر كل يوم يجلس مع أولاده بمنطقه (الطمه) و هى قضاء إمام مسجد الهندى و كانت تسمى بركه قضاء الشيخ، لأن الشيخ إذا جلس بها عصرأ أتى كل من المتداعيين فيقضى بينهما.

و من صفاته كان شديد التواضع و الخفض و اللين، فاقد التجبر و الجبر على المؤمنين مع ما فيه من الصوله و الوقار و الهيئه و الوقار. و كان يرى استيفاء حقوق الله من أموال الخلائق على سبيل القهر، و يباشر ذلك بنفسه بالقبض و صرفه إلى مستحقه الحاضرين من أهل الفاقه و الفقر (١).

و كان رحمه الله ذا عيله شديدته فى سبغه و مسكنه ذات متربه، فيؤجر نفسه للعباده ليستغنى بأجرتها عن مؤنات زمان التحصيل.

و قد بلغ الشيخ من الرئاسه ذروتها، فقد كان مطاعاً معظماً محبوباً مقدرأ، أمتد نفوذه، و سمت مكانته، فأفاض العلم و نشر الدعوه الإسلاميه، و اقام معالم الدين، و شاد دعائمه، و كان الملوک و السلاطين

١- و كان من دأب الشيخ رحمه الله أنه كلما صلى يأخذ ذيله و يدور بين الصفوف و يجمع دراهم و دنانير، و يعطى للفقراء و المساكين و إذا مشى إلى مجالس التجار بعنوان الضيافه يلاحظ الأطمعه و الأشربه، و لم يأكل منهما و لم يشرب، و لم يأذن لأحد بالأكل، حتى يقوم كلما فى الخوان، فيبيع كلها لصاحب المجلس، و يأخذ ثمنها، ثم يأمر بالأكل، فيعطى الأثمان للمستحقين.

فى عصره ىرمقونه بعين التعظيم و الأكبارة؁ و بذلك كانت له الموقفيه بالحصول على غايات شريفه قل من كناهاه فيها.

و كان الشيخ يخاطب فى الرسائل مكبل تجيل و احترام منها تعرف مكانته و أهميته فى المجتمع؁ فمنها جاء فى بعضها (أياها المرجع للخلق؁ و المتكلم بالحق؁ و الناطق بالصدق؁ و المحيى علوم المرسلين؁ و المقتفى آثار الأئمه الطاهرين).

مكانته العلميه: إن جلاله شأنه و غزاره علمه لا يحتاج إلى بيان؁ لما هو محسوس بالعيان. و قد نقل عنه أنه قال رحمه الله (الفقه باق على بكارته لم يمسه أحد إلا أنا و الشهير و ابنى موسى (١)).

و قال أيضاً (لو محى لى كتب الفقه لكتبت الفقه من أول الطهاره إلى الديات).

و كان الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله- يقول ما معناه: من أتقن القواعد الأصوليه التى أودعها الشيخ فى كشف الغطاء فهو عندى مجتهد.

و نقل عن صاحب الجواهر أنه سأل: لم أعرضت عن شرح كشف الغطاء؟ تؤد حق صاحبه؁ و هو شيمتك و أستاذك و فى كتابه من المطالب العويصه و العبرات المشكله ما لا يحصى؁ فقال: يا ولدى أنا عجزان من أدوات الشيخ؁ أى لا أقدر على استنباط مدارك الفروع المذكوره فيه؁ أو كذا أو كذا).

و كان الشيخ رحمه الله يحفظ على خاطره الكتب السماويه من انجيل و توراها بجميع فقراتها و فصولها؁ و يوضح ذلك ما ذكره فى كتابه كشف الغطاء من تلك الكتب فى مقام الاستدلال على نبوه نبينا محمد (صلى الله عليه و آله و سلم)؁ فقد سرد هنالك ثلاث أوراق باللسان التى نزلت به ثم ترجمها بالعربيه و بين تناقضها و تحريفها عما نزلت.

مواقفه الدينيه: كان الشيخ رحمه الله أبا باراً للنجف الأشرف؁ و قائدها الروحى؁ يرجع إليه فى الملمات و الحوادث؁ و يستغاث به عند النوازل؁ فقد ذكر المترجمون من الحوادث و الوقائع ما يدل على ذلك منها أنه ما زال ساعياً فى قضاء حوائج الناس معيناً للفقراء و الضعفاء؁ و كان فى عصر كل يوم يجلس مع أولاده فى منطقه تسمى (الطمه)

و هي قضاء إمام مسجد الهندي و كانت تسمى (بركه القضاء) للقضاء لكل متداعيين.

و من مواقفه المشرفه دفاعه عن النجف الأشرف من غارات أعراب البوادي منها غارات الوهابيه التي شنها ابن سعود الوهابي (١)، و إخماد حادثه الانشقاق بين الشمرت و الزكرت التي أزهدت أرواح و نفوس الأبرياء و الفقراء و نهبت الأموال، فبحزمه و عزمه و شده صولته و نفوذ أمره كان يذب عن الضعفاء، و يحرس الفقراء، فكان لهم حرزاً منيعاً، و سوراً رقيقاً.

كما أن الشيخ الكبير قدس سره مناضل مع الميرزا محمد الأخباري قتيل الكرخ بأمر الشيخ الكبير، و له رساله في الرد عليه أرسلها إلى السلطان فتح على شاه القاجار و ذلك حين ألتجئ الميرزا الأخباري إلى السلطان خوفاً على نفسه و فراراً من يدي الشيخ الكبير بعد مهاجمته على العلماء و المجتهدين الأصوليين.

و كان قدس سره شديد الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و في سفره إلى إيران كانت له مواقف مشهوره في إنكار المنكرات و منع بيع الخمر و عمله، وقصته في شيراز مع أرباب المعامل التي تصنع الخمر معروفه، حيث أن الشيخ الكبير لا تأخذه في الله لومه لأثم.

آثاره العلميه:

١. كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء، و هو الذي أشتهر به، و عرفت ذريته بعد باسمه، و كان قد ألفه في السفر إلى إيران، و لم يكن عنده من كتب الفقه غير قواعد الأحكام للعلامه الحلبي.

قال الشيخ الأعظم الشيخ الأنصاري: من أتقن القواعد الأصوليه التي أودعها الشيخ في كشفه فهو عندي مجتهد، و قد طبع هذا الكتاب مرتين على الحجر.

٢. القواعد الجعفرية في شرح بعض أبواب المكاسب من قواعد العلامه الحلبي، وصل إلى بيع الصرف. مخطوط.

٣. شرح الهدايه للعلامه بحر العلوم الطباطبائي. مخطوط.

١- الذي غار على النجف الأشرف و حاصرهما، فحاربها الشيخ الكبير مع أهاليها طيله أربعة أيام ردّه منكوصاً لم يتمكن من فتحها، و كان الشيخ الكبير هو المسؤول الأول عن حفظ النجف و الدفاع عنها.

٤. العقائد الجعفرية رساله فى أصول الدين طبعت فى مقدمه كتاب كشف الغطاء.
٥. غايه المأمول فى علم الأصول يشمل على مباحث الألفاظ و الأدله العقلية. مخطوط.
٦. بغيه الطالب فى معرفه المفروض و الواجب، و هى رساله عمليه فى الطهاره و الصلاه، شرحها ولده الشيخ موسى. مخطوط.
٧. رساله فى المكاسب تشمل على صحه بعض المكاسب و المنع عن بعضها. مخطوط.
٨. الحق المبني فى تصويب المجتهدين و تخطئه الأخباريين. كتاب انتقد فيه طريقه الأخباريين و آراءهم. طبع حجرى.
٩. القواعد الستة عشر التى يحتاج إليها فى الاستدلال، و هو هذا الكتاب الذى بين يديك.
١٠. كشف الغطاء عن معائب ميرزا محمد الأخبارى عدو العلماء، رساله ألفها الشيخ الكبير و أرسلها إلى السلطان فتح على شاه القاجارى، و دل فيها على قبائح ذلك الرجل، و معايبه و فساد عقيدته. مخطوط.
١١. مشكاه المصايح شرح على المصايح الذى هو منشور الدرّه للسيد بحر العلوم، وصل فيها إلى الضوء. مخطوط.
١٢. كتاب الطهاره، و هو شرح على شرائع الإسلام للمحقق الحلى. مخطوط.
١٣. رساله فى التحقيق و التنقيح فى المقادير. مخطوط.
١٤. رساله فى الصوم. مخطوط.
١٥. رساله فى الدماء الثلاثه. مخطوط.
١٦. رساله فى مناسك الحج. مخطوط.
١٧. منهج الرشاد لمن أراد السداد كتاب ألفه جواباً لرساله وردت إليه من عبد العزيز آل سعود رئيس الفرقة الوهابيه، بين فيها زيف دعائم العقيدة الوهابيه بالطرق الثابته لديها. مطبوع.
١٨. نجوم السماء رسالتان إحداهما فى إثبات الفرقة الناجيه، و الأخرى فى أحكام الأموات. مخطوط.
- و له غير ذلك من الرسائل و الأجوبه.

وفاته و عقبه:

توفى قدس سره فى النجف الأشرف يوم الأربعاء المصادف ٢٢ من شهر رجب سنه ١٢٢٨ هجرية، و قيل يوم ٢٧

منه، و دفن بمقبرته الخاصه جنب المدرسه و المسجد فى محله العماره، و ما زال قبره قائماً.

و أعقب خمسه أولاد هم الفقيه المجتهد الشيخ موسى مصلح الدولتين، و الفقيه المجتهد الشيخ على صاحب (الخيارات) و الفقيه المجتهد الشيخ حسن صاحب (أنوار الفقاهه) و الشيخ عبد الله و الشيخ محمد، و المعروف أن عقبه المتصل من أولاده الثلاثه الأوائل، و ما زال العلم متصلًا فى عقبه إن شاء الله تعالى.

عباس كاشف الغطاء

٢٨ شهر رمضان المبارك ١٤١٩ هـ.

خاتمه فی بیان قواعد کثیره الاحیاج إليها فی الاستدلال**اشاره**

ذکرت فی کلامهم العارض بالعرض و کان الأخری بها أن یذکر بالاستقلال و هی کثیره لکننا نقتصر علی المهم منها.

قاعده ۱ فی أَنَّهُ لَا سَبِيلَ عَلَی الْمُحْسِنِ فِی تَضْمِينِ مَا یَتَرْتَبُ عَلَیهِ مِنَ الضَّمَانِ مَعَ عَدَمِ الْإِحْسَانِ

و هی مستفاده من قوله (مَا عَلَی الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ)) و قوله تعالی هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ و بمضمونها فی الروایات ما لا حصر له و قد اورد علی الاحتجاج بها ما اورد، و لا ینبغی الشک فی دلالتها بعد تتبع الروایات.

و کلام الأصحاب و ما یظن من أَنَّها معارضه بما دلّ من الكتاب و السنّه فی المتلفات مثلاً من الوهم لأنّ رفع السبیل عن خصوص المحسنین إنما یحسن حیث تحصل سبب الضمان و إلا فلا فرق بینه و بین غیره و لأنّ هذه بمنزله الدلیل العقلی فلا یخص و لا أقل من أنّها تقوی علی غیرها لتلك المنزله و تعتبر فی تحقق الحکم قصد الإحسان.

فلو جلب نفعاً أو دفع ضرراً عن الغير قاصداً عدم الإحسان أو خالیا عن القصد لم یعدّ محسناً أو سُكَّ فی قصده فیبقى مندرجاً تحت أدلّه الضمان، و فی اشتراط الواقعه فیما حاوله من جلب نفع أو دفع ضرر ینکفی زعمه لذلك و جهان أقواهما الأول و لا یبعد القول بالثانی.

و فی توقف صدق الإحسان علی تعذر الاستئذان و عدمه و جهان أقواهما الثانی و الأقوی تخصیصه بدفع المضار دون جلب النفع و إلا لم یکن للولایه و الوکاله غالباً ثمره و لزم أنّ لا ضمان علی متبرّع عن صاحبه من الصناع و العمال إذا أفسد

ثمّ على ما ذكرنا لا ضمان على المحسن إذا أتلّف شيئاً مما يتعلق بالمحسن إليه في طريق إحسانه كما إذا أراد إخراج غريق أو حريق أو تخليص شىء من سبع أو أفعى أو دفع رمح أو سيف أو سهم أو حجر عنه أو وجر في حلقه ماء أو غذاء أو دواء وقد اشرف على الهلاك أو قطع منه عضو أو خوف سرايه السم أو دفع مفسداً عن ماله و نحو ذلك.

و أما إذا دفع شيئاً قليلاً من نفسه لتخليص مالٍ كثير لغيره بقليلٍ من ماله أو بضمان عهده و اشتغال ذمه غير متبرع فهما مع عدم إمكان الاستئذان ففي الرجوع و عدمه وجهان أقواهما الثانى.

و فيما لو قتل شخصاً خطأ أو أتلّف من آخر شيئاً في طريق إحسانه احتمل استقرار الضمان على من عليه الإحسان، و الأقوى خلافه و لا سيما فيما يتعلق بالعاقلة.

و على القول بضمان المال المدفوع إذا كان زائداً على ما أريد تخليصه هل يسقط الضمان أو يضمّن ما نقص وجهان أقواهما الثانى.

و لو دفع شيئاً من ماله مع وجوب بذله لإشراف مؤمن على الهلاك لعطش أو جوع أو برد أو بطش ظالم و نحوها فمع قصد التبرع لا- رجوع و مع قصد الرجوع أو قصد الامتثال مع الذهول وجهان الرجوع و عدمه أقواهما الأول في الأول و الثانى في الثانى.

و إذا توصل المحسن الى التخليص بوجه معصيه كمال الغير فترتب الضرر على المُحسن إليه قوى عدم الضمان و فى رجوع المُحسن بعوض المغصوب مع التلف فى طريق إحسانه و عدمه وجهان أقواهما الثانى لا سيما قبل الغرامه، و لو دفع أشياء دفعه بعضها مشتمله على الإحسان و بعض بخلافه جرى على كلّ حكمه و لو وجد محسناً متبرعاً سواه لا يرجع فيما أتلّفه أو إذا لم يكن محسناً فى دفعه مع إرادته الضمان، و هل يرجع بأجره مثل عمله كما يرجع بعوض ماله أو لا وجهان أقواهما الثانى.

و من الإحسان حلق الرأس بخلاف حلق اللحية و يحتمل فيه الضمان مع الطلب أيضاً، و قلع السن و علاج الطيب و الختان و قطع السلع و الأعضاء الفاسده و إعطاء المرهم للجرح و وضع الجبيره و عمل الصناع مع قصد التبرع.

و كذا الحكّام و المفتون و المرّبون و المعلمون و المؤدّبون بل الحدادون لأنّ التخليص من شدائد الآخره من أعظم الإحسان، و كذا دخول الدار المغصوبه و الصلاه فيها، و الأكل من الطعام و الشراب المغصوبين مع قصد الاستنفاذ و إعطاء العوض و عدم حضور المالك و من قام مقامه من الأولياء و الوكلاء و المجتهدين، و لا يبعد دخول العمال من ايدى الظّلمه إذا كان قصدهم تخليص الرعيه من الظلم الفاحش ليدفعون الأضر بالضرار و إن لم يكن مقام تقيّه.

هذا إذا كان الخوف على الأموال، و أما إذا كان الخوف على دمائهم أو أعراضهم فلا ريب و لا شكّ في جواز أخذ المال منهم بل وجوبه و دفعه الى الظالم و من الإحسان إيقاظ النائم لمصلحه دنياويه كأكل الطعام أو دفع فساد لقرب المؤذيات منه أو جرى الماء تحته و نحو ذلك أو لمصلحه أخرويه كصلاه فريضة دخل وقتها و إن لم يتضيق أو صلاه نافله كذلك أو وقت زياره أو دعاء أو نحو ذلك، فلو حدث في الإيقاض حادث رفع الضمان الإحسان، و لو عَلِمَ أنّ النائم حازم أو متردد في فعل صلاه الفريضة وقتها كان إيقاظه من النهي عن المنكر و بعض ما ذكر مخرّج بأدله خاصه.

قاعده ٢ كل مأخوذ من مال محترم مضمون

و هي مستفاده من قولهم عليهم السلام ((على اليد ما أخذت حتى تؤدى)) و يستفاد مضمونه من الروايات و كلام الأصحاب لأينَّ اللغه و العرف قاضيان بأنَّ المفهوم منها أنَّ على صاحب اليد ضمان ما أخذت يده و أداء عينها و مع تلفها أداء بدلها من المثل و قيمه فى المثل و قيمه و يبقى مخاطباً بذلك حتى يؤدى ما أخذ الى صاحبه.

و الأخذ هو التناول فلا يدخل فيه ما وضع عليه القدم أو سقط فى الكف أو التصق بشيابه أو بدنه أو دابته أو وقع على الرأس أو أطارته الريح الى الدار أو أوجر فى الحلق أو إلقاء شخص عليه فتلف بسقوطه عليه.

و الظاهر من الأخذ إرادته الاستقلال مع الاختيار فلا تدخل الوديعة و العاربه و سائر الأمانات فى وجه قوى و ليس من الأخذ ما أخذ من الغاصب بغير على بالغصب منه أو التملك بأحد الوجوه بل بعنوان الوديعة و العاربه.

نعم يضمّن المنافع المستوفاه و ليس منه ما كان مجبوراً عليه لتقيه و غيرها لضعفه و قوه السبب من غير فرق بين الإلتلاف و غيره فمن حمل أو ساق شيئاً من المغصوب بأمر الظالم لا ضمان عليه.

و المراد من التأديه الوصول الى صاحبها على وجه تستقل يده فلو ردّها إليه بعنوان بيع أو *** ** صدقه أو صلح أو هبه أو وديعه أو عاربه أو إجاره أو مضاربه أو مزارعه أو مراهنه أو من دون إعلام أو معه من دون إخبار بأنّه ماله لا- مع التعدد و انحصار الإيصال به لم يكن رداً.

و يعتبر فى التأديه كما يعتبر فى تحق الغصب الإقباض كل بالنسبه الى حاله فيختلف الحال فى العقار و غير المنقول و الحيوان و باقى الأجناس على اختلافها باختلافها و التأديه الى الولي الشرعى إجباريا او غيره من التأديه و الرد فى مقام الخطر و الخوف أو مع قصد الغصب.

ثانياً: ليس من الرد و من ردّ عوض العين لتعسرهما عليه إرجاعها أو أخذ ماله إلّما مع رضا الطرفين و يحتمل**** الامتناع للمظلوم و لو تصرف بوقف أو عتق أخذ عين ماله و أعطى قيمه و يحتمل التزلزل و الرجوع الى المال فى الأول و الإتلاف من المالك قبضاً.

و الحكم متمشٍ فى اقتسام الأموال مع وقف عام أو خاص أو مملوك بنحو آخر دون الجر و إن كان صغيراً أو مجنوناً، و الشريك فى الأخذ شريك فى الضمان و إجازة المالك لبيع الغاصب لا يرفع عنه ضمان الثمن، و إنما يرفع ضمان العين أو المثل أو قيمه و كذا إجازة القبض فى وجه قوى و لو كان للمشتري خيار بقى الضمان الى انقضائه.

و الدفع فى الآنيه المغصوبه و فى آنيه الذهب و الفضة تأديه و لو اشترك جماعه و لم يستقل أحدهم كان الضمان موزعاً عليهم كل على مقدار حصته، و التلف المستند الى أخذ المالك لا يدفع الضمان.

و ما يأخذه الحاكم فيدفعه ثم يظهر فساد الحكم يعد التلف لا ضمان فيه عليه و لا على الشهود مع عدم التزوير.

و فى إلحاق الأولياء و الأوصياء بذلك وجه قوى و المأخوذ من يد الظالمين مضمون إذا ردّه إليه بعد العلم و مع الجهل نتبع جهة أخذه فى الاستقلال و عدمه و لا فرق فى صورته لتلف بين العاقل و المجنون، و البالغ و الصبى، و العامد و الجاهل، و الذاكِر و الناسى.

لكن الضمان يستقر على السبب القوى مع ضعف المباشرة، و هذا العموم المُستفاد مما سبق من الأدله محكوم عليه فى كثير آحاده بما دلّ على نفى السبيل على المُحسنين، و التأديه للعين متعين مع بقائها صحيحه**** مع بقائه مع ضم مثل الباقي أو قيمته و مع حدوث العيب بها يرده مع الأرش.

و مع الاستحاله و تبدل الحقيقه يتخير بين أخذ ما صارت و مع التفاوت و بين البدل مثلاً أو قيمه مع تبديل الصوره دون الحقيقه يقوى إلحاقه ببقاء البعض فيلزم القبول و أخذ التفاوت، و لو أخذها فى مكان كان له أخذها أو عوضها فى ذلك

المكان، و إذا وجده فى مكان آخر و لم يكن معذوراً فى أخذها منه فى أخذ العين فيه أو قيمتها فيه إن تلفت فيه، و إن تلفت فى مكان آخر اعتبرت قيمته فى ذلك المكان و المدار على قيمته حين التلف فى غضب و فى غيره، و إذا جهل صاحبها أو آيس من معرفته تصدق بها مع بقائها أو بقيمتها على الفقراء، و لو جهل القدر و علم صاحبها اصطلاحاً، و لو جهلها و اختلطت بأعيان آخر أعطى خمس المجموع للسادات و حلّ الباقي، و إذا ردّ ما وجب عليه عليه و لم يقبل ألقاه إليه لا ضمان عليه.

ثمّ الذى يظهر من ظاهره أنّ الأمرء إذا أمروا عمّالهم بأخذ شىء من الرعيه ظالماً اختلف الحال باختلاف الأحوال فإن أرباب الأمرء إن كانوا جائرين للعمال بإخافتهم على نفوسهم أو أعراضهم أو أموالهم*** بحالهم فالضمان على الجائرين و إن لم يكن باعثهم الخوف على شىء مميّاً مّر آمنون و الضمان عليهم، و كذا أى الضمان على العمال لو خافوا على مناصبهم أى الرئاسه الغير الشرعيه.

قاعده ٣ استفاده من بعض الأخبار و من بعض كلمات العلماء الأبرار من أن المغرور يرجع على من غره

و عمدته البحث في مقامين.

الأول: في بيان ما يحصل به الغرور و هو أنواع.

أولها: الغش بما يخفى لبعده أو حبس من مطعم أو ملبس مزرع أو مسكن و نحوها و هو متضمن المغرور.

ثانيهما: التدليس و هو أقسام.

منها: التدليس إبراز غير المطلوب بصورة المطلوب للعامه أو الخاصه بنفس العمل أو بعوارضه، و قد يكون في باب النكاح و المعاملات الماليه للشراء أو البيع أو الصلح أو الإيجار و الاستئجار أو الوقف و العتق أو الغراوه و نحوها.

و منها: التدليس قولاً بشهاده على وصف كاذب يبعث على الرغبه في أصل المعامله، و في الرغبه على بذل الثمن الزائد من المشتري أو طلب الناقص من البائع.

و منه: حبس اللبن بضرع البهيمة و إظهار الزينه و الحبس في الثمار و المزارع و نحوها.

و منه: التدليس بإظهار صفه كاذبه في نفسه من شرف و نسب أو حسب ليرغب في نكاحه و إنكاحه و ينال من الحقوق المترتبه على دعواه من واجبات أو تبرعات بحيث يعلم أنه لو لم يعلم أنه جامع للصفه لما نال شيئاً من عيال أو مال مستحق لأهل ذلك الوصف أو متبرع به.

و منها: أن يثبت صفات لشخص من أمانه و ديانه كاذبتين و نحوها ليظن الناس به خيراً فيسلّموا إليه أموالهم أو نسائهم و نحو ذلك.

و منها: أن يدعى المملك أو الولاية أو الوكاله الكاذبه على شىء فينقله الى آخر و يتصرف المنقول إليه*** أو حفر أو طم أو إعطاء و نحو ذلك.

و منها: أن يدلس فيرى الناس أنه عالم فيقضى و يفتى فيعطى غير المستحق شيئاً من مال غيره أو يُعطي مما جعل للعلماء، و مثله من دلس فسقه فظنت عدالته فحكم الحاكم*** و من أظهر فقره و هاشميته و موسويته مثلاً لينال من وظائفهم شيئاً و يعتبر في غير من أخذ من حقوق غيره قصد التدليس و من أعطى من التبرعات لأجل صفه لم تكن فيه فظن فيه كان ظن المعطى فيه وحدته*** المذهب أو محبته أو دعائه أو إصلاحه و تقواه و نحو ذلك لذلك*** لا شرطيه فالظاهر عدم البأس، و كذا يُشترط إخفاء الوصف المانع عن*** لتحقيق معه الغرور و التدليس.

الثاني: في بيان كيفية الرجوع و أحوالها مختلفه اما مع بقاء العين في عنق او تدليس فلا بدّ من ردّها إذا ردّها صاحبها و أما مع التلف فإن كان عالماً أو أهمل فلا شىء عليه، و كذا مع الإلتلاف و مع الجهل يرجع بجميع المدفوع في باب النكاح للدليل و بمقدار الضرر في غيره في وجه قوى.

و من نقل شيئاً مظهراً تملكه أو الولايه أو الوكاله فيه كان ضامناً لما يترتب من الغرامات، ثم انهم لم يحكموا قضيه الفرد و تخيروا في الرجوع بين السبب و المباشر بل بنوا على تقديم الأقوى و هو المباشر إلا أن يقوى عليه السبب و يسند عليه الفعل فح و يختص بالضمان و لو تعدد الغادرون و المدلسون*** قدّم/ الأقوى على الأضعف و مع التساوى تخير و يحتمل التوزيع و لو ترتبوا رجوع كل واحد الى من قبله و يستقر الضمان على الأول و في جواز الرجوع الى من سبق بأكثر من مرتبه وجه.

و الأقوى: خلافه و لو عارض الغرو أو التدليس إحسان فسخ اعتبارهما فوروده و قومه عليهما و من اغتر في محل الغرور بخبر صبي أو مجنون أو فاسق أو شهادتهم أو فتوى من لم يكن أهلاً للإفتاء أو قضاء من لم يكن أهلاً مما يكون المغرور فيها غير معذور فلا شىء، و لو غرّه غاربان يفعلان فعلاً بسبب ضرراً صادراً من ثالث كان الضمان على المباشر و المجرور على فعل الغرر لا يعدّ غار.

إنما حكم الضمان على الجابر و من أعطى النظر حقه على أن الأخذ بالعمومات المذكوره على عمومها مخالفه لطريقه الفقاهه، و إن الرجوع يختلف باختلاف المقامات الخاصه و لو قارن الغرور و التدليس هيباً أو نقصاً أو غبناً أضيف الى حكمها أخبار العيب او النقص أو الغبن و الذى يظهر منهم عدم العمل بالخبر فى صوره غرر الغير و عدم الرجوع فى جميع ما بذل بعد التلف و إن أمكن أن يُقال أن الغار المدلس أو الغاش إذا دفع من ثمنه فقد دفع غير المراد فكأنه متبرع بالدفع مسلط على التلف مجاناً و نحو ذلك*** فى أمر الوصف و إن كان الباعث على دفع الغير كان هو الباعث على عدم وصول الحق و الأقوى عدم الرجوع عمّا عليه الفقهاء لأن فهمهم هو المعتبر فى أمثاله.

قاعده ٢ مستفاده من قولهم عليهم السلام (إنما يحلل الكلام و يحرم الكلام))

و يبنى عليها كثير من الأحكام.

منها: أنَّ التذور و الايمان و العهود لا تنعقد بال عقد فى الضمير بل لا بدّ من التلفظ بصيغتها خلافاً لمن خالف فى ذلك و هو محجوج بأنّ ثبوت الحكم تابع للاسم و أصاله البراءه قاضيه بذلك.

و منها: أنَّ تحريم النافيات فى الصلاه لا تقضى منه النيه و إنما القاضى به تكبيره الإحرام و كذا تحريم محرّمات الإحرام لا تجزئ فيه النيه بل يتوقف على التلبيه.

و منها: أنَّ العقود و الإيقاعات لا يكفى فيها مع القدره فعل و لا إشاره فالمعاطات الفعلية لا تكون لازمه فى عقد بيع أو إجاره أو صلح أو مزارعه أو غيرها و لا يقع بدون الكلام إيقاع من طلاق أو خلع أو مبادلات أو إظهار أو إيلاء أو عتق أو إبراء و نحوها فى استفاده الإباحه، و عدم الصحه و لو على طريق الجواز إشكال.

و منها: أنَّ الإسلام و المكفر لا يكفى فيهما فى ظاهر الشرع بمجرد الاعتقاد حتى يستفاد من الكلمه.

و منها: أنَّ الذبائح لا تحل بمجرد تصور اسم الله تعالى بل لا بدّ من التلفظ به.

و منها: أنَّ الوصايه و الوكاله و الإذن لا تثبت بمجرد الفحوى.

و منها: أنَّ التصورات فى جميع العبادات إذا تضمنت كلاماً فى النفوس لا تحل لعدم دخولها فى الكلام.

و منها: أنَّ الإجازة فى العقد الفضولى و الفسخ لاسبابه فى نكاح أو غيره من العقود و الخيار و نحوه لا يكون إلّا بالكلام.

و منها: أنَّ القضاء و الإفتاء لا يكون إلَّا بالكلام إلَّا فيما استثنى من كتب الأحياء و لا اعتبار بنقوش كلمات الأموات.

و منها: أنَّ الأمه المحلله لا يكفي فى إباحتها عرضها*** لعاه الناس أو إشاره إليها بالرخصه.

و منها: أنَّ الزناء و وطى الشبهه و مباشره المرأه من دون عقد نكاح لا تنشر حرمه المصاهره غير أنَّ الدليل يعارضه فى القسمين الأولين و يُستفاد من عمومه أن لا تحريم مترتب على فعل من رضاع أو جماع و نحوها لو لا قيام الدليل.

و منها: أنَّ الشروط المضره ليست بمؤثره و إن كان ظاهرها أن لا تنعقد صلاه الأخرس و إحرامه لعقد التكبيره فى الأولى و التلبيه فى الثانى و عقوده و إيقاعاته و إشاراته لو لا ما دلَّ على خلافه ثم*** مدلولها حصر المحلل و المحرّم بالكلام فلا تحليل و لا تحريم إلَّا به لا أنَّ كل كلام محلل و محرّم.

و ربما أستفيد منه أنَّه لا يجوز للمحرم و المعتكف بعد الدخول فى الثلث القطع بإضمار الشرط.

قاعده ٥ استفاده من قوله تعالى [من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم]

فَمَنْ عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ. وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا. وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ.

و نحوها من الأخبار أكثر و لا-شبهه في تمشيه الحكم الى القصاص و القتل و الجرح في جميع الشرائط و يبقى الكلام في مقامات آخر.

إحداها: ما كان من الأفعال مما عدا ما ذكر من ضربٍ و وكزٍ و دفعٍ و نحوها و في بدن إنسان أو حيوان، أو حمل و نقل فيهما، أو في مال أو نقص مكان أو وضع قذارات فيه أو قلع شجره أو حجره أو مدر أو حفر أو بصاق في وجه أو إظهار غضب أو السعي عليه عند ظالم و نحوها مع المائله أو استيفاء الأقل و عدم التفاوت بالنسبه الى الزمان و المكان و الأحوال التي تختلف بها الحال و ظاهر الكتاب و بعض مضامين الأخبار جرى الحكم فيه و يظهر من كثير من الفقهاء عدمه.

ثانيها: ما كان من الأقوال و له أنحاء شتى من التشبيه بالجمادات أو بالنساء أو بالعجم من الحيوانات كالكلب و الخنزير و الحمار و البقر أو بالكافر و المجنون و الجاهل و نحوها.

و منها: رفع الصوت عليه و خشونه الكلام مع التوجه إليه و نسبه المعاييب إليه كنسبته عليه و عدم رد السلام كعدم رده السلام و إعلاء الصوت لإيقاظه من النوم على نحو إيقاظه الى غير ذلك.

ثالثها: ما كان من الأوضاع و الكيفيات كأن يأتي بهيئه التحقير من اضطجاعه أو من رجليه أو من توجيه قدميه إليه في حضرته أو عدم التواضع له الى غير ذلك،*** و مل البحث فيما جاء حكمه من جهة الاحترام.

و أما ما كان من الحرام كالتصرف بزوجه أو رحمه و النظر الى محارمه أو إهانته مصحفه و محترماته و شبهه و الكذب عليه و نحو ذلك مما يلزم منه الخروج

عن الشرع فإنه لا كلام في منعه و في إلحاق الغيبه و الهجاء و السب بأى القسمين بحث.

و الذى يظهر من الخوض فى كلمات القوم أنه لا قصاص فى ما عدا المستثنى و انه مؤخر الى الآخره و العمل بظاهر الكتاب و الميل عن ظاهر الأصحاب لا يخلو من قوه، لكن القصاص على وجه الاستيفاء من دون زياده و نقصان متعذر او متعسر فى هذا المكان و لا ينبغى العدول عن طريق الاحتياط فى مثل هذه المقامات.

قاعده ٦ مستفاده مما اشتهر و شاع بين العلماء من أنَّ ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده

و ما لا يضمن بصحيحه لا يضمن بفاسده متعللين بأنَّ من أقدم على الضمان كان ضامناً لإقدامه و كونه داخلاً تحت عموم (ما تحت اليد ما أخذت)) من دون معارض و من أقدم على عدم الضمان كان مأذوناً فى التصرف و الإتلاف مجاناً فقد هتك المال حرمه المال فلا ينبغى من جهته ضمان.

و ينبغى أن يقيّد الأول إذا لم يكن الدافع عالمياً بالفساد فيكون دافعاً من غير عوض مع إضافه العروضية يكون غار، أو يُرد على الثانى أنَّ الإذن فى التصرف و الإتلاف مقيده بوجه مخصوص فإذا لم تكن صحيحه ارتفع القيد فارتفع المقيد فيبنى عموم على ما (على اليد ما أخذت)) محكماً إلّا إذا دخل تحت عموم الإحسان كالودعى و مع*** ربما لزم منه الامتناع عن الاستبداع و انقطاع سبيل المعروف.

نعم فى صورته حصول سبب الضمان مع الصحه من إتلاف و تفريط و نحوهما دون الأمر السماوى يثبت الضمان بطريق أولى، و على أى تقدير إن قام دليل فى المقام من إجماع و نحوه فلا كلام و إلّا أشكل الحال و هذه العبارة ذات وجه.

أحدها: أنَّ ما كانت غرامته عليه و خسارته منه على تقدير الصحه و العقد كانت غرامته عليه لصاحبه على تقدير الفساد فيتقيد نفى الضمان فى الأمانات بالنسبه الى الأعيان و المنافع المجانيه و المعوض عنها.

و أما الفوائد المترتبة و التصرفات فمضمونه و يظهر لزومه بالنسبه الى أنواع التمليكات المجانيه فضلاً عن ذوات الأعواض من الأعيان و المنافع.

ثانيها: أنَّ ما يؤدى فى مقابله عوض على تقدير الصحه فى العقد يلزم أن يؤدى عنه عوض من مثل المضمون أو قيمه على تقدير الفساد فكل تالف من عين

أو منفعه مستوفاه أو لا في أحد الوجهين أو عمل يصير في مقابله عوض يضمن بمثله إن كان مثلياً و قيمته إن كان قيمياً.

و يحتمل أن المدار على أجره مثل عمل الأجير و يحتمل أقل الأمرين و أكثرها.

ثالثها: أن المال المذكور في العقد ذكر على وجه الفساد أم يبعث على فساد العقد كالمهر الفاسد بمثله أو قيمته.

رابعها: أن المال الجارى على هذا النحو يضمن على مثله أو المهر المثل عوضاً عنه و لا يضمن بمثله.

خامسها: أن ما يضمن بصحيح العقد بضمن أو أجره يضمن بمثله أو قيمته بفساد العقد.

سادسها: أن المضمون بالفساد مثل المعوض أو قيمته لا مثل العوض أو قيمته.

سابعها: أن ضمان العهده في العوض و المعوض صحيحه لمضمونيتها على تقدير الصحة.

ثامنها: أن ما يضمن بالصحيح كعوض بعض العمل في الإجاره يضمن بفساده بخلاف بعض عمل الجعالة، ثم لو كان العقد لا صحيح له كالمساقات و لم يكن في البين من دون الغرو و إن الأمر بين لزوم القلع إذا أراد صاحب الأرض و لزوم الأجره إذا أراد*** دفعاً لحصول التصرف و الخيار من الأمر أو أن الخيار لصاحب الغرس بين إعطاء الأجره و القلع، و إذا قلع كما كان عليه كان النقش و طم الحفر في أحد الوجهين و مع الضرر لا شك فيه و لو دخل شىء في مسأله الإحسان جرى حكمها عليه.

و مسأله فساد المضاربات و المزارعات و المشاركات و الأوقاف بالنسبه الى الأعيان و المنافع و الحوادث على الأصل و الماء يشبهه على ما تقدم و يمكن أن يدخل في ذلك صحيح الأعمال و الأقوال و فاسدها إذا ظهر فساد العمل أو القول المستأجر عليها، و قد يقال أن استفاده توديع الأجره على العمل المعين إذا عجز

الأجير عن إتمامه و حكم مقدماته مع الدخول في الإجاره حكم أجزاءها و مع جعلها في مقابله خصوص العمل لم يكن للمقدمات حصه من الأجره.

قاعده ٧ مستفاده من قوله (ع) [المسلمون عند شروطهم إلا كل شرط خالف كتاب]

((المسلمون عند شروطهم إلا كل شرط خالف كتاب الله أو احل حراماً أو حرّم حلالاً

((فإنه مفيد لوجوب الوفاء بالشرط ما عدا المستثنى و الكلام فيه في مقامين.

أحدهما: في أصل الحكم المخرج منه و حيث أنّ الشرط المستقل أو المتصل مع تقدمه على العقد المنفصل مط لا يظهر دخوله تحت عنوان الشروط و إن سمي في باب الإحرام و الاعتكاف و النكاح و اشتراط الخدمه في عتق العبد شرطاً فيختص بالمتصل متأخراً مقيداً به مظهراً أو مضمراً بشبهه.

و امكن الاحتجاج على ثبوته بما دلّ من كتاب أو سنّه أو إجماع على وجوب الوفاء بالعقود و يمكن الاستدلال عليه بقوله تعالى
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ.

فيفيد بعمومه ذلك نعتبه بخصوص الوعد بيان لخصى الفرد و الإيراد على الخبر بأنه من الخبر فلا يفيد الإيجاب مردود بما مرّ من أنّ الإيجاب مستفاد من مطلق الإراده و الطلب في الخبر تقوى الدلاله عليه، ثمّ في التعليق على الإسلام، و ذكر عند المفيد للحد ما يفيد الإيجاب عند أولى الألباب و ادعى أنّه لا يفيد سوى أنّه يقرب العقد اللازم جائزاً لأنّه خلاف ما يظهر من المستثنى و المستثنى منه و الذى يظهر بعد التأمل أنّه ليس بمنزله أحد العوضين في جميع الأشياء فإنّه يصّ في المنافع و الحقوق، و يجترى فيه من العلم ما يجترى من العلم بما يجرى به في الصلح.

نعم لو شبه العوض في بعض الوجوه فيثبت الخيار عند عدمه فيشبهه ببعض الصفقه و يثبت الخيار لذلك أو لاقتضاء الشرطيه فإن جعل الشرط للصحه ينافى الصحه فيكون شرطاً للزوم و لا حاجه الى ادعاء التعبد و يزيد عليه بأنه صحته

شرط في صحه العقد قضاءً لحق الشرطيه فإذا فسد فسد كما هو المشهور بين الأصحاب خلافاً لمن زعم أنه مستقل لا يلزم من فساد فساد العقد.

و لو قيل أنه ذو وجهين مره يراد به الربط فيلزم من فساد فساد العقد و مره يراد به الاستقلال كما أريد به ذلك في الإحرام و الاعتكاف و كذا في العتق و إن كان الإيقاع لا يدخل فيه الشرط لان الشرط بحكم العقد يستدعى إيجاباً و قبولاً لمنافاته له إلا ما كان فيه بمنزله المقوم كما في القسم و الندب و العهد و الظهار و شبهها.

و لعل الأقوى هو الأول اقتصاراً في الخارج عن الظاهر على ما خرج بدليل و الشروط متراخيه يجرى فيه الحكم فيفسد العقد بفساد بعضها و يثبت الخيار بانتفائه و في المتداخله يثبت الحكمان في الشرط السابق دون ما عداه و فساد اللواحق قاض ببطان الخيار في وجه و لو تعددت العقود فسدت بفساد شرط واحد متحداً أو منضمماً الى غيره و الشرط الثبوتى لا ينافى صحه العقد و يترتب عليه و لا يجرى في الإيقاعات فيما عدا ما أخذ فيه أو خرج بالدليل و يصح التعليق في شرط الشرط على الأقوى و التعليق يفسد في العقود و الإيقاعات إلا ما دخل فيه و عليه بناءً غالباً.

و لو وقع الشرط بعد***الظاهر رجوعه الأصل دون القيد إلا مع القرينه و معها يثبت الخيار في التوابع دون الأصل و انتفاء الشرط و فساد قاضيان بفساد الإذن و الإباحه و في العقود اللامزمه بالعارض كالهبه المعوضه و للرحم و للثواب يقوى أجزاء حكم اللزوم الأصلي فيها و في الجائزه قد يجعل فائدتها رفع الرجحان أو يزداد قصد الاستمرار.

ثانيهما: في أقسام الشروط المؤكده كشرط المملكه في المملكه و الجواز في الجائزه و اللزوم في اللزومات و نقل العين أو المنفعه و باقى التأثيرات على إختلاف المقتضيات و لا شك في صحتها في العقود و يرجح ذلك في الإيقاعات.

ثالثها: الشروط المتعلقة بتمليك أعيان أو منافع أو حقوق كحق الاستطراق و الورود و نحوها مما يدخل في قدره، و له نقلها قبل الشرط و كالكلام هنا في صحه الاشتراط و ثبوت أحكامها.

رابعها: ما كان من الشروط الممتنعه عقلاً أو عادةً و لا كلام فى فسادها.

خامسها: ما كان مما حرّمه الشارع من أعيان كخمر و لحم ميتة أو كلب أو خنزير أو صنم أو آلات لهو أو ظروف فضه أو ذهب أو نحوها أو أعمال كلعب بقمار و غناء و عمل الملاهى و زناء و لواط و نحوها.

سادسها: ما كان من مقتضيات الشرع و أحكامه و ليس للمخلوق دخل فيه كحق الأبوه و البنوه و مطلق الرحم و الجوار*** و الشفعة و اللزوم فى موضع الجواز و الجواز فى موضع اللزوم إلّا مع إذنه و تحريم الحلال و تحليل الحرام الأصليين و تبديل الأحكام إلّا ما قام الدليل على خلافه كشرط الرقيه فيمن أحد أبويه حرّ و إرث المتعه و شرط الصوم و حضراً و سفراً لو قلنا بها و شرط الإحلال فى الإحرام و الاعتكاف و شرط عدم وطء المتعه و اشتراط الإرث فى ضمان الجبيره و نحوها.

سابعها: ما كان منافياً لصوره كاشتراط أن يكون البيع إجاره و الدوام متعه و المضاربه شركه و السلم نقد أو بالعكس و نحو ذلك.

ثامنها: ما كان منافياً لمعنى العقد كاشتراط تملك العين بالإجاره و بعض رأس المال بالمضاربه و المنافع بالوديعة و نحوها.

تاسعها: ما كان منافياً للوازم العقد كاشتراط بقاء سلطان البائع على العين بعد بيعه و المؤجر على المنفعه بعد إجارته و الراهن على المرتهن بعد رهانته و نحوها.

عاشرها: ما كان منافياً لمقتضيات العقد كاشتراط عدم الانتفاع بالكلية أو فى بعض مقامات الخصوصيه كما لا يبيع و لا يعتق و لا يؤجر.

حادى عشرها: ما كان منافياً لحصول الغرض بالعقد جنسه كاشتراط البيع حال الابتياح و الإجاره حال الاستئجار و نحوها.

ثانى عشرها: أن يشترط ما لا نفع فيه من حيوانات و لحوم و نحوها، و لا يخفى مأخذ الجميع.

و يمكن إدراج التسعة الأخيره تحت ما خالف الكتاب، و لا فرق فى الشروط المنافيه من اعتبارها فى ذلك العقد أو فى عقدٍ آخر، ثم الأوقف بالضوابط أن يجعل هذا أصلاً و يقال بصحة الشروط إلّا ما قام الدليل على خلافه.

و لا يراد بما حلّ حراماً و حرّم حلالاً ما يعتمّ العارض الذى يهدمه الشرط بل ما كان حراماً فى نفسه حرمه لازمه، و ما كان حلالاً كذلك، و لو ذلك لكانت جميع الشروط كما أحلت حراماً أو حرّمت حلالاً فلا يبقى للاشتراط محل.

و بينى على ذلك جميع ما يشترط الكفار على المسلمين فيما اشترط عليهم من الأموال من أهل الحرب حتى لا يجوز خدعتهم فى الشروط كما أنّه ليس لهم ذلك فى ودائعهم و أماناتهم فى وجه قوى.

قاعده ٨ يخص الحكام من الأحكام أمور كثيره تجميعها الدخول تحت ولايه الإمام (ع)

لأنّ العلماء قوامه و نوابه و ورثه الأنبياء و الرّاد عليهم رادّ على الله، و هو على حد الشرك بالله إلّا ما علّم و اختصاصه بالإمام (ع) فالبحث في ثلاثه مقامات.

أولها: ما يخص النبي (ص) و الإمام (ع) دون غيرهما و هو الجهاد و الخمس و ملك الأموات و ما لا وارث له و صفايا المغنم و نصف الخمس و نصب القضاء و أئمه الجمعه و الأعياد و نحوها.

ثانيها: ما يخص المجتهدين من بعد الأئمه (ع) و لا يقوم مقامهم فيه أحد و هو نصب الأجل المفقود و الخبر و طلبه في الجهات و الحنين و إقامة الحدود و حكم الملاعنه و نصب الأجل للمظاهرة و حبس المديون و قتل فاعل الكبيره في الرابعه و حبس المرتده و الإفتاء و القضاء و طلب البيئه و اليمين و العمل بمضمونها إلّا من باب النهي عن المنكر فإنه ليس من القضاء و الحكم بمقتضى*** إلّا من جهه الصلح فإنّه يدخل في المعاملات و إرسال عمال الزكاه و الأحماس الى الرعيه و وجوب اتباعهم له و حمل الناس على زياره النبي (ص) و الحج و على المقام بالحرمين لو تركوها.

ثالثها: ما يخص المجتهدين بعد الأئمه (ع) أيضاً إلّا أنّ عدول المسلمين يقومون مقامهم مع فقدهم و هو التحجير على المفلس و من تجدد سفهه بعد البلوغ و كذا الجنون المتجدد في وجه و حكم الأمور العامه من الطرق النافذه و المقابر و الأسواق و جميع المشتركه بين المسلمين*** الولي في التجهيز و نصب الحكم بين الزوجين و نصب الأولياء لم لم يوصوا و تولى أمر الأطفال و الثلث حيث لا- ولي و تولى مال الغائب و عياله و أطفاله و نكاح المجنون و الطلاق عنه و تولى أطفاله و أمواله و قتل المرتد و قسمه أمواله و نكاح نسائه أما الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و التأديب في الجمله فمأذون لكل أحد مع جمع الشرائط و لو تعدد المجتهدون و تساوا في الرتبه فالسابق أولى و مع التشاح يرجع الى القرعه و لو كان فيهم من

هو أفضل فهو مقدّم مع الشاح والأحوط مع عدمه ذلك.

و يجرى الحكم فى تعدد العدول و فيما يتعلق بالأموال إذا فقد العدول تولى غيرهم حسبه و المجتهد مخير بين المباشرة و التوكيل لبعض العدول أو نصيهم أو لىاء فى مواضع، و مع فقد العدول للمجتهد أن يوكل غيرهم ممن شاء من كافرٍ و مسلم مع تحرى من هو الأصلح لذلك، فإن ظهر منهم خيانه عزلهم.

قاعده ٩ يعطى فعل النائب فعل المنوب عنه

فإنه يلزم النائب الإتيان بما وجب على المنوب عنه من عدد ركعات أو خصوصيه نوع أو أفعاله أو أقواله أو جميع ما يلحق العمل من جهه نفسه دون المقدمات فإنه لا- ينايه فيها، أما ما يتبع العامل من لباس الحرير أو ذهب أو ستر تمام البدن أو جواز إخفات فى موضع الجهر أو كشف رأس أو نحو ذلك فلا- دخل فيه للنيابه أو العجز عن قيام أو قعود أو قراءه أو كيفياتها أو كشف وجه للإحرام فلا يلزم فيه المساواه، و أما ترتيب مقتضياته فلولا ما ورد من الأدله الداله على أنه يقع عن الميت جميع ما يفعل عنه من عباده واحده أو متعدده و إن ملاحظه الترتيب غالباً متعذره أو متعسره لقلنا بلزومه فيها.

و منها: إعطاء حكم الذكر و الدعاء بدل القراءه من العاجز حكمها فى مقداره و جهر و إخفات و نحوهما.

و منها: سرعه لحوق المأموم بالإمام ليقوم حين قراءته فإنه نائب فيها لا- فى قيامه فيلزمه منه للقراءه المنوب فيها ما كان يلزمه لقراءته و إن كان الأقوى خلافه لظهور المسامحه فيه.

و منها: أن لا ينقض الإمام شيئاً مما يلزم المأموم على تقدير انفراده فى قراءته و كيفياتها مع عجز الإمام و عدمه لنيابته عنه فيها فلو علم فى الابتداء أنه مستعجل بترك السوره لم يدخل معه و لو كان لسانه مثوقاً على أشكال.

و منها: إجراء حكم لزوم الابتداء بالأعلى فى بدل الوضوء من التيمم و كذا الموالاته بمعنى الجفاف التقديرى على بعد.

و منها: وجوب الإخفات بالذكر بدل القراءة مع قيام الدليل على وجوب الإخفات فيها.

و منها: أنه يلزم المكّي إذا ناب عن النائي أن يأتي بحج التمتع و يلزم النائي إذا ناب عن المكّي أن يأتي بأحد القسمين الأخيرين.

قاعده ١٠ يغتفر في الثوانى و التوابع ما لا يغتفر في الأوائل و المتبوعات

و يبنى على ذلك أمور.

منها: مسأله الوكاله لعمال المضاربات و المزارعات و الشركات و الخدمات المتسعه بالنسبه الى ما يلزمها من بيع بعض الأشياء و استئجار بعض الأجزاء و يذل الجعالات و إعطاء بعض الهيئات من دون حاجه الى تصريح بالتوكيل.

و منها: مسأله الإباحه فإذا اباح شخص شيئاً على العموم أو الإطلاق أو وضع شيئاً بقصد الإباحه المطلقه من المياه و نحوها و كذا ما يؤخذ من الأطفال فإنه بمنزله إباحه الملك و ما كان على ظهر الحيوان فى طريق و نحوه و نثار العرس و نثر الأموال من الناس و فضله الطعام و ما تدعه القوافل فى المنازل و نحو ذلك صار بحكم و المأذون الوكيل فى جميع التصرفات فيصح منه البيع و الإجاره و المزارعه و المضاربه و الهبه و نحوها و عليها تبنى مسأله المعاطاه لأنّ البناء فيها على الإذن فى جميع التصرفات.

و منها: ما وقع بالوقف معدوماً فإنه لا يجوز أصاله و يجوز تبعاً و ربما دخلت فى ذلك مسأله الأعراض.

و منها: أن يأذن المالك فى عتق عبده و البيع و الشراء بماله عن المأذون فيه أو نال المغصوب بشىء من مال المأذون له فيكون له.

و منها: مسأله الاشتراط فى مشهوريه الشرط كما بين الزراعين من البناء على خدمات الفلاحين.

و منها: أن يبيح للزوجه الرخصه ما فى البيت عاماً أو خاصاً التصرف فيه كيف شاءت.

و منها: ما يتساقط من الثمار أو يقطع فى طريق الناس و يُعلم الإذن بأخذه، و كما يجرى فى الأقوال يجرى فى الأفعال، و كما يجرى فى الأعيان يجرى فى المنافع، و كذا يجرى فى المقدمات عن الفعل **** و الأحرار، و فى التوكيل على الثمن و الأجره و مال الخلع و الصداق و نحوها ما يلزم شرعاً أو عرفاً و يجوز العمل بظاهر الفعل كما يجوز بظاهر القول فمتى وجد شيئاً تردد إليه المسلمون من موارد حياض أو آبار أو نحوها أو يترددون فيه لا- سور لها أو بستان كذلك أو غير ذلك كان له أشياع المسلمين و ليس عليه السؤال عن حقيقه الأحوال، و مثل ذلك الجداول الصغار التى يمرّ عليها الماره.

قاعده ١١ فى بيان ما يقبل النقل أو الصلح من الحقوق و الأعيان و المنافع الموافقه للشريعه

، و كل منها ينقسم الى أقسام.

أولها: الأعيان و هى على أقسام:

منها: ما وجد بالفعل و لا بأس بدخوله فيها مع العلم أو الأول إليه كان البناء على التسليم و إن بنينا على افسقاط فلا لأن ثمرته أن يظهر فى الآخره.

و منها: ما ملكت ماديته القريبه كحبّ فى الأرض يعامل على زرعه و شجر خالٍ يعامل على ثمرته و حيوان يعامل على نتاجه و صوفه و لبنه قبل وجودها و لا أرى بأساً.

و منها: ما ملكت ماديته البعيده كزرع أرض يرجى حصوله أو أشجار يرجى ثمرتها و لا تبعد الصحه فيه.

و منها: ما لم يكن له ماده كمالٍ يرجى حصوله و أرضٍ يرجى ملكها و دارٍ يرجى بنائها أو عبدٍ يرجى تملكه، و هكذا القول بالصحه هنا أبعد من القول بها هناك.

ثانيها: المنافع و الكلام على نحو ما مرّ.

ثالثها: الحقوق و يجرى فيه ما جرى فى السابقين و كشف الحقيقه فيها يستدعى بيان أقسام.

أحدها الحقوق التى اثبتها الشرع فى مقامات مخصوصه كحق الإرث و الرحم و الجوار و الحياه و الطعمه و الولايه و الزوجيه و العباده و الزياره و التشيع و نحوها ما لم يرجع الى المال.

رابعها: يرجع الى المال كبعض هذه الأقسام إذا رجعت الى المال و حق الخيار و الرهن و حق النفقه و المسكن و الشفعه و القسم و الرضاع و الوطى و المبيت و حق الاستطراق فى الطرق المرفوعه و الحریم و التحجير و الإحياء و حق السبق

بالوقف على الإسقاط أو الإثبات في البعض وقد يعرف كثير من هذه الأحكام مما دلّ على ترك ما خالف الكتاب أو حلّ حراماً أو حرّم حلالاً.

قاعده ١٢ مستفاده من مضامين الأخبار كقولهم لا ضرر ولا ضرار

فإن المضرور يرجع الى من ضرّه و الكلام فى مقامين.

أحدهما: فى القضيتين التاليتين.

و الثانى: فى مسأله الرجوع.

أما الأول ففيه إشكال لأنّه إن أريد بنفى الضرر و الضرار على وجه العموم بمعنى انقضائهما بالنسبه الى الخالق و المخلوق أشكل الحال فى القسمين اما فى الأول فلائن معظم التكاليف الشرعيه فيه أعظم الضرر كالجهد و الحج و الصيام فى العجز و بذل الأموال من زكاه و خمس و نحوهما، و دفعه بأنّ بذل ما يتعقبه عوض يقابله أو يزيد عليه ليس من الضرر فبذل النفوس و الأبدان و الأموال فى مقابله ما يترتب عليه من النعيم الأبدى من النفع لا من الضرر كما إن كل تعب صادر من صاحب صناعه أو حرفه فى مقابله أجره لا يعد ضرراً و يكون النفى فى حقه تعالى على ظاهره.

و أما القسم الثانى و هو المراد فلائن إن أريد به معنى الخبر بمعنى أنّّه لا يقع ضرر من الإنسان على نفسه و لا على غيره أو يُبنى على التوطئه للضرار فالمنفى هو الضرار لزم كذب الخبر فلا بدّ أن يبنى على إرادته الترك و هى ظاهره فى التحريم كما تقرر فى محله مضافاً الى أنّ انتفاء الواقعى أقرب الى الانتفاع الشرعى فإذا بنى على ذلك لزم القول بما لا يقول به أحد من تحريم أخذ السديه من العاقله و النفقات من المنفقين و تكليف الأولياء بحفظ المولى عليهم باقسامهم تكليف من حصلت عنده أمانه شرعيه بحفظها أو تكليف الموالى بطاعه الموالى و تكليف الكافر الداخلى فى*** بيع العبد المسلم و المحتكر بيع الطعام و نحو ذلك.

و دفعه لأَنَّ المتبادر من الضرر ما لم يكن مقروناً بحكم و مصالح تعود الى العامل مع ثبوت الأغراض الأخرى لأنها متعلقات للخطابات الشرعيه على ما نقول بأنَّ حكم الضرر و الإضرار لا يجرى على المالك المختار و كلها راجعه الى حكمه.

و أما المقام الثانى فأشدد إشكالاً لأنَّه إن بُنى على أنَّ المضرور يرجع الى من ضره لزم ما لا يلتزم و خالف شرائع جميع الأمم، و هو أنَّ كل من اصابه ضرر من شخص يرجع عليه به فالمغرور يرجع على الغار بعوض ما غره و الغاش يرجع إليه فى عوض ما غش به و صاحب المعيب فى العيب و المدلس فيما دلّس و الكاذب بل لوصف فى الموصوف، و هكذا حتى إذا أتلف شىء منها رجع المضرور على الضار بتمام المدفوع إليه لأنَّ ما دفع غير مراد و المراد غير مدفوع فصار الدافع متبرعاً فيما دفع إذناً له فى التصرف فإذا أتلف و طولب حصل الضرر العظيم عليه، و ربما يقال بأنَّ من حصل منه ضرر من غير قصد و لا عمل يسمى ضاراً و يجرى عليه الحكم أيضاً.

و مسأله الغرر يتعلق بها الحكم من وجهين الغرر و الضرر، و من ذلك أنَّه يلزم تضمين فاتح باب دار أو حصن كائناً ما كان أو حافر ثقب فى جدار و دال سارق على مال أو ساع عند ظالم فى قتل أو أخذ مال أو فاتح فم ظرف فيه شىء جامد و هكذا** ترتب التلف على فعله مع القصد و العمد أو مطلقاً.

و على الثانى يضمن أيضاً من حفر بئراً فى غير الطريق أو اتخذ كلباً أو بهيمه غير معتادى الضرر فيدخل جميع انواع الضرر و هو مخالف لما يظهر من الأخبار.

و كلام الأصحاب من أنَّ التضمين فى السبب موقوف على عدم مباشره أقوى منه مع وجود المباشر و على صحه إسناد الأثر إليه مع عدمه و عدم تقصيره بالنسبه الى ما صدر من بهيمه لعدم معرفتها بالأذيه أو معرفه بذلك و لكنه قصير فى حفظها أو فى موضع الضمان لا- ضمان إذا شمله دليل نفى السبيل مع الإحسان و المجهور لا يدعى ضاراً إنما الضار هو الجابر و لا فرق بين خروجه عن

الاختيار و بين كونه فى مقام تقيه.

و على الأقوى و لو تعدد الضارون فى موضع الضمان قَدَمُ الأقوى و الضار مباشرةً مقدم على ذى الواسطه و من قلت واسطته مقدم على غيره و مع التساوى يتخير و يحتمل التوزيع و على التخير يقوى استقرار الضمان على الآخر.

قاعده ١٣ استفاده من قوله تعالى [ما جعل عليكم فى الدين من حرج]

مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَ قَوْلُهُ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَ قَوْلُهُ (ع)

(أتيتكم بالشريعة السمحة، و إنَّ بنى إسرائيل كُلفوا بالمشاق و قد خفف الله عن هذه الأمة ببركاته تعالى)

و إنَّ موسى بن عمران قال فى حديث المعراج

(أن يكلف هذه الأمة بأكثر من خمس صلوات لأنهم لا يطيقون أكثر من ذلك)

الى غير ذلك و كشف حقيقه الحال يتوقف على بيان أمور.

أحدها: أنَّ الأفعال إما أن يدخل فى الحال العقلى أو العادى فى نفسها و فى حد ذاتها لا من جهة تقصير العامل فى المقدمات و هذه لا- يتعلق بها تكليف عندنا، و من قال بخلاف ذلك فهو خارج عن مذهبنا و أما ما استند الى التقصير فحكمه حكم الاختيارى، و أما أن يكون مما لا يدخل تحت الطاقه و يزيد على الوضع بمعنى أنا لو فرضنا أنَّ سيداً أمر عبده به استحق الذم عند العقلاء فهذه لا يقع من الشارع بالنسبه الى المكلفين إلَّا مع تقصيرهم بالمقدمات و ما عدا ذلك لا مانع من التكليف به و لكن آيه نفى الحرج تنافى ما ذكرناه لأنَّ الحرج مطلق الضيق و لا يناسب قصره على*** المذكورات.

ثمَّ ذلك لا يلائم ما تكرر من أهل العصمه (ع) من الاستدلال بالآيه فى مقام أدنى الضيق مع أنَّ قضيه السهوله و ما صنع موسى بن عمران ابين شاهد على ذلك، فلذلك جاء الإشكال العظيم من جهة التكليف بالقصاص و الحدود و التعزيرات و بذل النفوس فى جهات و ارتكاب الجوع و العطش و الكف عن الجماع مع الحاجه

الشديده إليها و لزوم التقريب الى الحج و فرق الأهل و العيال و الأموال الى غير ذلك فينحصر الأمر بين القول بالتخصيص.

و فيه أنّ ظاهر الآيه الامتنان و إظهار الشفقه و اللطف فلو خصّصت ضاعت الثمره بين أن يُراد أنّ الحرج منفي في وضع الدين لا في عوارضه الاتفاقيه فطبائع التكليف خاليه، و بين أن يُراد الحرج ليس ديناً لكم كما أنّ بنى إسرائيل يدينون بالحرج.

او أنّ جملة الدين من حيث الهيئه الاجتماعيه ليس مبنياً على الحرج فيكون المراد أنّ ذلك في شريعته نبينا (ص) فيحمل التكليف على عدم الحرج حتى يثبت فيكون الامتنان كالامتنان بقوله تعالى «أحلّ لكم الطيبات و حرّم عليكم الخبائث» و سائر آيات الإباحه المفيده للعموم.

و مرجع الجميع الى ما ذكرنا فاضل السعه كأصل الإباحه.

قاعده ١٤ فى أن الإذن فى ترك الواجب أو الندب فى بعض الأحوال أو لأجل بعض العوارض لا يفيد سوى رفع الوجوب

أو رفع شدّه الندب لقضاء العرف فى ذلك و الاستناد الى الاستصحاب فيها فيه، و يتفرع عليه أمور.

منها: الأذان للعصر الجامع بين صلاتين و عصرى الجمعة و عرفه و عشاء مزدلفه و من السامع و المتبرع و المرأه و المسافر و الحاضر صلاه الجمعة قبل التفرق و قاضى الصلاه فى الورد غير الأولى و المغتسل يوم الخميس إذا وجد الماء يوم الجمعة و ترك النوافل من صلاه العيد و الزوال و ترك إتمام نافله الليل قبل تمام الأربع و تداخل الأغسال بعضها فى بعض و الإجزاء بالهدى بين الأضحيه و إعطاء الكفاره لمن لم يقض شيئاً ممن الرواتب و إعطاء غير الشىء المعين فى الزكاه و إعطاء المرتبه المتأخره فى الكفاره و صلاه الطواف فى غير المقام حيث يصح، و الغسل قبل الإحرام بأقل من خمس عشر يوماً ممن قدمه و ترك صلاه الجمعة من العبد و المرأه و المسافر و سائر من سقط وجوبها عنهم و طواف الحج و سعيه من عرفات و المكفر بدرهم شرعى غير المتصدق به قبضه*** ليكون كفاره لما عساه يكون لحقه فى إحرامه من حك أو سقوط قمله أو شعره أو نحوها إذا ظهر له بعد ذلك حصول موجب للصدقه و الصائم بدل الهدى إذا قدر عليه و الذابح بدل الهدى الواجب إذا وجده و الشاب و الشيخ القادمين من نافله الليل قبل الانتصاف إذا استيقظا فى وقتها و نحو ذلك.

فيحتمل الإذن على الرخصه دون العزيمه و المطلّى و يزيد قبل مضى خمس عشر يوماً قبل الدخول فى الإحرام و نحو ذلك، فيكون الإذن محمولاً على الرخصه فى الشراء دون العزيمه و الحكم غير خالٍ عن الإشكال فيما عدا ما يظهر حكمه من صريح الأدلّه أو فحاويها و لعلّ ظهوره ثابت فى الأكثر.

قاعده ١٥ فى أن الحُكم الحرام فى الابتدائى ينجز الى اثره فى البقاء فى المحال و فى الإخراج

حتى أنه لو دخل مشتبهاً فذكر و مكث أنما مختاراً كان زانياً لائطاً.

و منها: أن من دخل داراً مغصوبه اشتباهاً فصلّى حين الاشتباه صحت صلاته، و لو مكث بعد العلم و صلّى عصى و بطلت صلاته، و لو صلّى فى خروجه من دون تصرّف زائد على الكون صحت صلاته.

و منها: أن ما حرّم أكله و شربه و إدخاله الى الجوف كخمر و لحم كلب و خنزير و ميته و مطلق عين النجاسه و مس شىء مغصوب و نحو ذلك حرّم إبقائه و وجب استفراغه مع عدم ترتب الضرر و المعتبر، و لا يُبعد إلحاق المتنجس بها مع العلم حين إدخاله و مع عدمه يقوى عدمه.

و منها: أن ما حرّم عمله لتضمنه غشاً كالدراهم المغشوشه التى لم يضرب عليها سكّه السلطان و لم تتداول بين المسلمين، أما لو تداولت بينهم مع علمهم فلا مانع، و كذا ما يُصنع من تغلط جواهر أو أقمشه و نحوها ليغتر بها المسلمون، و كذا ما عُشّ ليبقى الى مجىء طالب فيبيعه به و نحو ذلك يجب إخراجها عن تلك الهيئه المغشوشه لئلا يغتر بها المسلمون، و لا يُبعد وجوب الكسر و الإتلاف لذاته.

و منها: أن ما كان فعله حراماً ليرتب الحرام عليه كهياكل العباده و آلات اللهو و الأوانى المتخذة من الذهب و الفضة أو من جلود الميتة فيجب كسرها أو إتلافها.

و فى إلحاق الصور الحيوانيه المجسّمه و الزينه المقصود بها فى الابتداء و التدليس وجه قوى.

و منها: ما كان وضعه للضلال من الكتب الضلاليه و ما يلزمه ذلك كوضع *** و القناديل و الفرش و السبرح و الحصن و الأبواب و المفاتيح و الخدمه لأئمه الضلال، و كذا تعليم علمائهم و إكرامهم و إعلاء شأنهم فى باب التقية.

و فيما لم يكن فيه صلاح للمؤمنين برفع الأذيه و الإهانه عنهم.

قاعده ١٦ فى أن مقدماته اختباريه

فيتعلق به الحكم و إن كان واجباً أو ممتنعاً بالعارض و يبنى على ذلك أمور.

منها: أن من بعث أو حجر أو نحوها الى شخص بعيد فبعد الانتقال من بلده و لزوم لا يدخل فى غير المختار و إذا تاب لا تقبل توبته.

و منها: أن من أولج فى فرج أو دبر كان غاصباً فى الإدخال و المكث و الإخراج و إذا تاب مخرجاً فلا اثر لتوبته إلا أن يتفضل الله عليه بلطفه، و مثله من دخل فى مكان مغصوب متعمداً فإنه عاصٍ بالدخول و الخروج و جميع الأكوان فلا يُوصف خروجه بالجواز و يحرم خروجه و إن تقدمت التوبه فلا تصح صلاته فى حال من الأحوال و كون من الأكوان بخلاف من دخل مشتبهاً فإنه لا يعد فى خروجه عاصياً.

و منها: من أهمل مقدمات السفر الى الحج أو مقدمات الصلاه حتى ضاق الوقت مؤاخذاً معاقب لا تقبل له التوبه.

و منها: أن من نام فى ليله صوم معين جنباً عامداً على عدم الغسل و كذا من نام عازماً على عدم الصلاه و قد يلحق بها المتردد يكون عاصياً و يُوقف من النوم من باب النهى عن المنكر لرجوعه الى حكم المختار.

و منها: أن من سعى الى السلطان فى اذيه مسلم فأذاه و بعد ذلك ندم على ما فعل كأنه فعله.

و منها: أن كل من يطيع أمره مطاعه بأمر فى أول هذا ما عثرت عليه من القواعد الفقهييه المنسوبه لجدى المرحوم المبرور الأكبر الشيخ جعفر كاشف الغطاء و قد حررتها بيدي الفانيه و أنا المذنب الأحقر موسى بن محمد رضا بن موسى بن جعفر طاب ثراهم رجاءً للدعاء ممن نظر للتوفيق و الغفران فى يوم الجزاء فى يوم الخامس و العشرين من شهر صفر ١٤٠٦ هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

